

**دور كشف التدفق النقدي في تحسين المؤشرات
المالية عند تقييم الأداء المالي بالتطبيق على
عينته من المصارف الاهلية العراقية**

م.م. نور عبد الرزاق عبد الله
كلية الزااا الجامعة

المستخلص:

يعد كشف التدفق النقدي احد أدوات التحليل المالي، حيث تستخدم المؤشرات (النسب) المالية المشتقة منهفي تحليل النتائج النقدية للوحدات الاقتصادية على أساس أنشطتها (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية)، إذ يلاحظ إن تطور هذه المؤشرات كان بطيئاً وضعيفاً مقارنة بالمؤشرات (النسب) المالية التقليدية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي، يتمثل هدف البحث في استخدام المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي من قبل الوحدات الاقتصادية بجانب استخدامها للمؤشرات المالية التقليدية، كونها تعمل على تحسين أداء الوحدات الاقتصادية وتقييم سياستها ومدى قدرتها على توليد النقد من جهة ومساعدة الجهات الخارجية المستفيدة من المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتها من جهة أخرى. وتم تطبيق البحث على عينة من ثلاث مصارف عراقية من القطاع الخاص وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التدفق النقدي للسنوات المالية (٢٠١٤ - ٢٠١٦).

الكلمات المفتاحية: كشف التدفق النقدي، تقييم الأداء المالي، المؤشرات (النسب) المالية.

Abstract

The Cash Flow Statement is one of the tools of financial analysis through the use of financial indicators derived from it in analyzing the monetary results of economic entities based on their activities (operational, investment, and financing). It is important to say that the development of these indicators was slow and weak compared with traditional financial indicators derived from income and financial position statement, The objective of the research is to use financial indicators derived from cash flow statement by economic entities, as well as using the traditional financial indicators, as they improve their performance, evaluate their policies and ability to generate cash, and help third parties to benefit from accounting information in decision-making, The research has been applied to a sample of three Iraqi private banks and the results have been analyzed by using cash flow indicators for fiscal years (2014-2016).

المقدمة

تعد الوحدات الاقتصادية القوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) وفقاً لأساس الاستحقاق، وإن البيانات المالية التي تعرضها تلك القوائم لا تكشف عن حقيقة التدفق النقدي لأنشطة الوحدات الاقتصادية التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وعلى هذا الأساس ظهرت الحاجة إلى كشف يبين أهمية التغير بالنقدية إلا وهو كشف التدفق النقدي. ومن هنا فإن المؤشرات

(النسب) المالية التقليدية المشتقة من تلك القوائم المالية لا توفر المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية ولا تفي باحتياجاتهم المتعددة سواء في مجال تقييم الأداء أو اتخاذ القرارات، وهذا أعطى أهمية للمؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي في تقديم معلومات أكثر ملائمة عن التدفق النقدي الداخل والخارج على أساس النشاط (التشغيلي والاستثماري والتمويلي). ويتضمن البحث على عدد من المحاور، المحور الأول منهجية البحث والمحور الثاني إطار عام عن كشف التدفق النقدي والمحور الثالث نبذة تعريفية عن عينة البحث وتطبيق مؤشرات التدفق النقدي والمحور الرابع على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول : منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في إن الوحدات الاقتصادية تستخدم مؤشرات التحليل المالي التقليدية التي تعتمد على المعلومات التي توفرها قائمتا الدخل والمركز المالي دون الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات (النسب) المالية التي تعتمد على المعلومات التي يوفرها كشف التدفق النقدي.

ثانياً: أهداف البحث: يسعى البحث إلى:

١. بيان دور المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي في تحسين أداء الوحدات الاقتصادية.

٢. توفير معلومات حول تقييم سياسة الوحدات الاقتصادية ومدى قدرتها على توليد النقد.

ثالثاً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث بدور المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي في:

١. تزويد مستخدمي التقارير المالية بالأساس اللازم لقياس قدرة الوحدات الاقتصادية على توليد النقد كذلك تتطلب القرارات الاقتصادية لمستخدمي المعلومات تقييم قدرة الوحدات الاقتصادية على توليد ذلك النقد وما يعادله.

٢. يوفر كشف التدفق النقدي معلومات عجزت قائمتا الدخل والمركز المالي عن توفيرها إذ يبين حركة النقد الداخل والخارج وتتبع حركته ومصادر تمويله.

رابعاً: فرضية البحث:

يمكن الاعتماد على المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي لتقييم الأداء المالي لعينة البحث وتوفير المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

١. الحدود المكانية للبحث: تتمثل بثلاث مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف آشور الدولي للاستثمار).

٢. الحدود الزمانية للبحث: وتتمثل بالسنوات ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

سادساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات:

لغرض تغطية الجانب النظري والعملي في البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية:

١. الجانب النظري: تم الاعتماد على الكتب والدوريات (العربية والأجنبية) والبحوث ورسائل الماجستير وكذلك الشبكة الدولية (الانترنت) ذات العلاقة بموضوع البحث.
٢. الجانب العلمي: التقارير المالية لمصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي ومصرف آشور الدولي للاستثمار.

المحور الثاني: إطار نظري لكشف التدفق النقدي:

أولاً: لمحة تاريخية عن نشوء وتطور كشف التدفقات النقدية:

من أجل التعرف على كشف التدفقات النقدية بشكل الذي استقر عليه الآن لابد من الوقوف على لمحة تاريخية عن نشأة وتطور هذا الكشف.

١. مرحلة قائمة مصادر الأموال واستخداماتها:-

بدأت هذه المرحلة بتحليل مبسط أطلق عليه (قائمة من أين تم الحصول على الأموال وأين صرفت) والتي لم تتضمن سوى عملية عرض للزيادة أو النقص في بنود قائمة المركز المالي للوحدة الاقتصادية، وبعد عدة سنوات عدل عنوان هذه القائمة إلى قائمة الأموال، وقد أقرت معاهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) في سنة ١٩٦١ بأهمية هذه القائمة، وأوصى بأن تدرج في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبأن يشملها تقرير المحاسب القانوني.

وفي سنة ١٩٦٣ قام مجلس المبادئ المحاسبية بإصدار نشرته رقم (٣) لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال وأوصى المجلس بتعديل أسم القائمة إلى (قائمة مصادر الأموال وإستخدامات الأموال) وبأن تعرض القائمة كمعلومات متممة للتقارير المالية، ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات إلزامياً، كما أن إشتتم التقرير المحاسب القانوني عليها كان امراً اختيارياً.

(محمد، ٢٠١٣: ٣٣٢)

إما هيئة تداول الأوراق المالية أصدرت البيان رقم ١١٧ في سنة ١٩٧١ ، والذي طلبت فيه من جميع الشركات المسجلة فيها بضرورة تضمين تقاريرها المالية السنوية بقائمة لموارد الأموال وإستخداماتها. (wolk et.al, 2004 : 417)

٢. مرحلة قائمة التغيرات في المركز المالي:-

في سنة ١٩٧١ أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الرأي المحاسبي رقم (١٩) بعنوان (قائمة التغيرات في المركز المالي) وطالب بإلزامية إصدارها إلى جانب القوائم المالية الرئيسية، وإن إعداد هذه القائمة تركز على (مفهوم رأس المال العامل) . (حنفر والمطارنة، ٢٠١١: ١٩٥)

وقد استمر إعداد هذه القائمة وفقاً لمفهوم رأس المال العامل والذي يمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ، إلا أنه يعاب على هذه القائمة أنها تتجاهل بعض النشاطات الإستثمارية والتمويلية المهمة والتي تدخل في حسابات رأس المال العامل مثل إصدار أسهم جديدة وبيع سندات الدين طويلة الأجل أو شراء الموجودات الثابتة وغيرها من العمليات التي تقع ضمن مكونات الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. (الصياح والعامري، ٢٠٠٣: ٩٥)

٣. مرحلة كشف التدفق النقدي:-

نتيجة للانتقادات التي تم توجيهها إلى قائمة التغير في المركز المالي على أساس مفهوم رأس المال زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي إذ لا يعد مستخدمو القوائم المالية رأس المال العامل مؤشراً جيداً على تقييم السيولة في الوحدات الاقتصادية لذلك برزت الحاجة إلى وجود قائمة توضح من المصادر والإستخدامات في الوحدات الاقتصادية تعد على الأساس النقدي. (الهباش، 2008 : 18) ، وإنسجاماً مع ما تقدم فقد صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية سنة ١٩٨٤ المعيار

المحاسبي رقم (٥) والذي أكد على إدخال كشف التدفق النقدي ضمن القوائم المالية الرئيسية (محمد، ٢٠١٣: ٣٣٤)

إما مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB إصدار المعيار المحاسبي رقم (٩٥) في سنة ١٩٨٧ والذي ينص على إعداد كشف التدفق النقدي إذ ألزمت الوحدات الاقتصادية بضرورة إعدادها بجانب قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وهذا الكشف يقدم معلومات مفيدة حول أنشطة الوحدات الاقتصادية في الحصول على نقدية من خلال العمليات لسداد الديون، التوزيعات أو إعادة استثماراتها للمحافظة على التوسع في الأنشطة التشغيلية وقد أوصى بأن يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى تدفق نقدي من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

(Broome, 2004: 16)

وفي عام ١٩٩٢ أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC المعيار الدولي رقم (٧) بعنوان "قائمة التدفقات النقدية" ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) الذي كان بعنوان " قائمة التغير في المركز المالي" وأصبح ساري التطبيق عام ١٩٩٤ ومنذ ذلك الحين ألزم المعيار الوحدات الاقتصادية بإعداد كشف التدفق النقدي مع تقسيم التدفق النقدي خلال المدة إلى تدفق من النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي.

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية أنه عند إعداد كشف التدفق النقدي ينبغي استخدام مصطلح النقدية ليشمل النقدية والنقدية المعادلة، فالنقدية تمثل النقد الجاهز في الصندوق والودائع تحت الطلب، أما مع ادلال نقدية فهي استثمارات قصيرة الأجل وقابلة للتحويل بسهولة إلى مبالغ نقدية، وإنها تخضع لمخاطر ضئيلة عند تغير قيمتها. (Chotkunakitti, 2005 : 46)

وفي العراق اصدر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في تموز من عام ١٩٩٦ القاعدة المحاسبية رقم (٧) بعنوان "كشف التدفق النقدي" ليحل هذا الكشف محل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها التي كانت تعد من قبل الشركات قبل إلزامها بتطبيق هذه القاعدة.

(مجلس المعايير المحاسبية والرقابية ، ١٩٩٦)

وفي سنة ٢٠١١ تم إصدار ضمن النظام المحاسبي الموحد نموذج لكشف التدفق النقدي مع بقية الكشوفات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

ثانياً: تعريف كشف التدفق النقدي:

لقد وردت تعاريف عدة لكشف التدفق النقدي وكل تعريف ركز على مضمون ومعنى وفكرة معينة تعبر عن وجهة نظر ورأي صاحب التعريف ومنها :-

عرفها (درغام ، ٢٠٠٨ : ٣٦) بأنه " كشف سنوية يعد استنادا إلى الأساس النقدي وإظهار التغير في النقدية وتوضح الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها الوحدة خلال الفترة المالية وطبيعة هذه التدفقات سواء كان التدفق النقدي الداخل أو التدفق النقدي الخارج والنقدية المعادلة بين أول وآخر المدة"، كما عرفها (عطية، ٢٠١٠ : ٣٥٠) بأنها " عبارة عن كشف يوضح اثر النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي على التدفق النقدي وتعرض مصادر الأموال (التدفقات الداخلة) واستخدام الأموال (التدفقات الخارجة) خلال فترة معينة التي تعد عنها القوائم المالية"، أما (الساعدي، ٢٠١٢ : ٣٧) فقد عرفها بأنها " تقدير لجميع الأنشطة النقدية التي تتضمن المقبوضات والمدفوعات في الوحدة الاقتصادية خلال المدة حول الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتحويلية.

وقد أضاف (سحيب، ٢٠١٣ : ١٢) بأنها " عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت سواء بالزيادة أم بالنقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات ، بمعنى أنه تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة (المقبوضات) ومجموع المعاملات النقدية الخارجية (المدفوعات)".

وعليه تتفق الباحثة مع ما سبق من التعاريف، وترى يمكن تعرف كشف التدفقات النقدية بأنه "يوضح أسباب التغير في رصيد النقدية والنقدية المعادلة بين أول وآخر المدة، ويلخص التدفقات النقدية الداخلة (المقبوضات) ويلخص التدفقات النقدية الخارجة (المدفوعات) خلال مدة معينة، وتحليل كيفية الحصول عليها من خلال الأنشطة الرئيسية التي تمارسها وهي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية باستخدام المؤشرات (النسب) المالية التي تساعد الوحدات الاقتصادية باتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل وتقييم الأداء".

ثالثاً: أهداف كشف التدفق النقدي:

أن الهدف الرئيسي من كشف التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، وتتمثل الأهداف الثانوية في توفير معلومات على أساس نقدي عن النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي للوحدة الاقتصادية. وحدد مجلس معايير المحاسبة الدولي وفق معيار (٧) مجموعة من الأهداف من إعداد كشف التدفق النقدي يمكن تلخيصها بالآتي :-

- ١- توفر معلومات لمستخدمي القوائم المالية تساعد في تقييم التغيرات في صافي الموجودات للوحدات الاقتصادية ، وتوفر معلومات عن سيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها ، ودرجة المرونة المالية لديها . (حمودي، ٢٠١٨ : ٧٧-٧٨)
- ٢- المساهمة في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الاداء بين الوحدات الاقتصادية لأنها تعزل الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية باعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق.
- ٣- تعطي مؤشر لمبالغ ، وتوقيت ، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي. (أبو نصار وحميدات، ٢٠١٧ : ١٠٠)

رابعاً: أهمية الحاجة لمعلومات كشف التدفق النقدي:

١. أسباب الحاجة لكشف التدفق النقدي: تعمل كشف التدفق النقدي على تلخيص التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة ويشمل الأنشطة التشغيلية سواء كانت عادية أو غير عادية والأنشطة الاستثمارية والأنشطة التمويلية، فضلاً عن إظهار التغير في النقدية والنقدية المعادلة بين أول المدة وآخرها ومن ثم يوضح الأثر النقدي للنشاطات كافة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال المدة المالية وطبيعة هذه التدفقات سواء كان تدفقاً نقدياً داخلياً أو تدفقاً نقدياً خارجياً.
٢. مصادر البيانات: يتم إعداد كشف التدفق النقدي بالاعتماد على قائمة الدخل لسنة الحالية وقائمة المركز المالي لسنتين وتعد بمثابة حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي إذ إن هذا الكشف ظهر النشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي لذلك يعد من القوائم المالية الأساسية. (الوقاد، ٢٠١١: ٢٥٥)
٣. من حيث الجهة المستفيدة: أن كشف التدفق النقدي يعد أكثر ملائمة لتحديد جوانب الضعف والقوة في أنشطة الوحدة الاقتصادية إذ تشكل المعلومات التي تحتويها القائمة أداة فعالة لتقييم كفاءة سياسات الإدارة في مجال التمويل والاستثمار. (Frank, 2005 : 2)
٤. القدرة على التنبؤ بالمستقبل: يمكن من كشف التدفق النقدي التعرف على خطتها المستقبلية في مجال النمو والتوسع في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية فضلاً عن التنبؤ بالتدفقات النقدية للأنشطة إذ تستخدم معلومات التدفق النقدي للتنبؤ بقدرة الوحدة الاقتصادية على توليد التدفقات النقدية المستقبلية. (kieso et al, 2018: 3)

٥. الأساس المحاسبي: تعد على الأساس النقدي الذي يضمن الإيرادات والمصروفات النقدية وإن من أهم الأسباب التي دعت إلى التحول من الأساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي إن المستثمرين والدائنين والمؤسسات المالية والاقتصادية أصبح وأكثر اهتماماً بالتدفقات النقدية.
٦. من حيث عرض القائمة: هناك طريقتين لإعداد كشف التدفق النقدي هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة إذ إن الاختلاف بينهما فقط في كيفية التوصل إلى التدفق النقدي من النشاط التشغيلي.
٧. من حيث المحتوى: يعرض كشف التدفق النقدي الأثر النقدي نتيجة ممارسة الوحدة الاقتصادية الأنشطة الرئيسية المتمثلة بالنشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي ويتم إعدادها بالاعتماد على بنود قائمة المركز المالي لسنتين وبنود قائمة الدخل لسنة الحالية المطلوب إعداد الكشف عنها. (Gibson, 2013 : 395)

خامساً: تبويب البيانات في كشف التدفق النقدي:

بموجب الشروط التي تتطلبها المعايير المحاسبية التي أصدرتها المعاهد المهنية بشأن إعداد كشف التدفق النقدي ومنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، فضلاً عن القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادر من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق (كشف التدفق النقدي)، ينبغي تبويب أو تصنيف المعلومات التي يعرضها هذا الكشف في ثلاثة أبواب رئيسة يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات، التدفق النقدي الداخل والخارج. وترتب هذه الأبواب بالتدريج النقدي من النشاط التشغيلي والتدفق النقدي من النشاط الاستثماري والتدفق النقدي من النشاط التمويلي وكالاتي:

١. الأنشطة التشغيلية: هي التدفقات الرئيسية للوحدة الاقتصادية المولدة للإرباح والتي لا تعد من ضمن التدفق النقدي من النشاط الاستثماري أو النشاط التمويلي.
- (Dyckman et al, 1998: 184)

وتعد الأنشطة التشغيلية الأكثر أهمية في الوحدات الاقتصادية إذ تتحدد نتيجة النشاط في قائمة الدخل التي تعد وفقاً لأساس الاستحقاق، بينما يعبر صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية عن نتيجة النشاط التي تعد وفقاً للأساس النقدي. (الجعارات، ٢٠١٧: ٣٢٠-٣٢١)

٢. الأنشطة الاستثمارية: وهي التدفق النقدي الناتج من النشاطات الاستثمارية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية من شراء وبيع الموجودات الثابتة وكذلك الاستثمارات في الديون والملكية (الأسهم والسندات) للوحدات الأخرى (Short et al: 2007: 660)، ويعبر عن مبلغ التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية بمدى الإنفاق الذي قامت به الوحدات الاقتصادية للحصول على الموارد اللازمة لتوليد الدخل

والتدفقات النقدية مستقبلاً (الهباش، ٢٠٠٨: ٢٦). كما تعرف بأنها الأنشطة المتمثلة في امتلاك الموجودات طويلة الأجل والتخلص منها، إذ تبين مدى ما يدفع من نفقات على الموارد التي تستخدم في توليد دخل وتدفقات نقدية مستقبلية. (سحيب، ٢٠١٣: ٣٣)

٣. **الأنشطة التمويلية:** وهي التدفق النقدي الناتج من الإحداث التي يتم من خلالها تمويل النشاط التشغيلي والنشاط الاستثماري التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية سواء عن طريق الاقتراض من المصارف أو عن طريق إصدار أسهم ملكية جديدة (درغام، ٢٠٠٨: ٢٩). وهي الأنشطة الناتجة عن التغيرات في حجم وتركيب حقوق الملكية والأموال المقترضة الوحدات الاقتصادية (القاعدة المحاسبية العراقية رقم (٧))، يعد الإفصاح عن التدفق النقدي من النشاط التمويلي أمراً مهماً، لأنه يفيد في التنبؤ بمطالبات أصحاب رأس المال (المالك) في الوحدة الاقتصادية بالتدفق النقدي المستقبلي.

سادساً: إعداد كشف التدفق النقدي:

يتميز كشف التدفق النقدي عن غيره من القوائم المالية الرئيسية انه لا يعد من واقع ميزان المراجعة بعد التسويات النقدية، إذ إن البيانات اللازمة لإعداد هذا الكشف تستمد من ثلاث مصادر هي :- (الحجاوي والمسعودي، ٢٠١٨: ٤٩١)

١- الميزانيات المقارنة / توفر معلومات عن مقدار التغيرات الحاصلة في عناصرها، (الموجودات، والمطلوبات وحقوق الملكية) من بداية السنة إلى نهايتها.

٢- قائمة الدخل عن السنة / توفر معلومات عن مقدار النقدية المتحصلة أو المنفقة عن العمليات خلال السنة المالية.

٣- بيانات من سجل الأستاذ العام / توفر معلومات عن كيفية الحصول على النقدية واستخداماتها خلال السنة المالية.

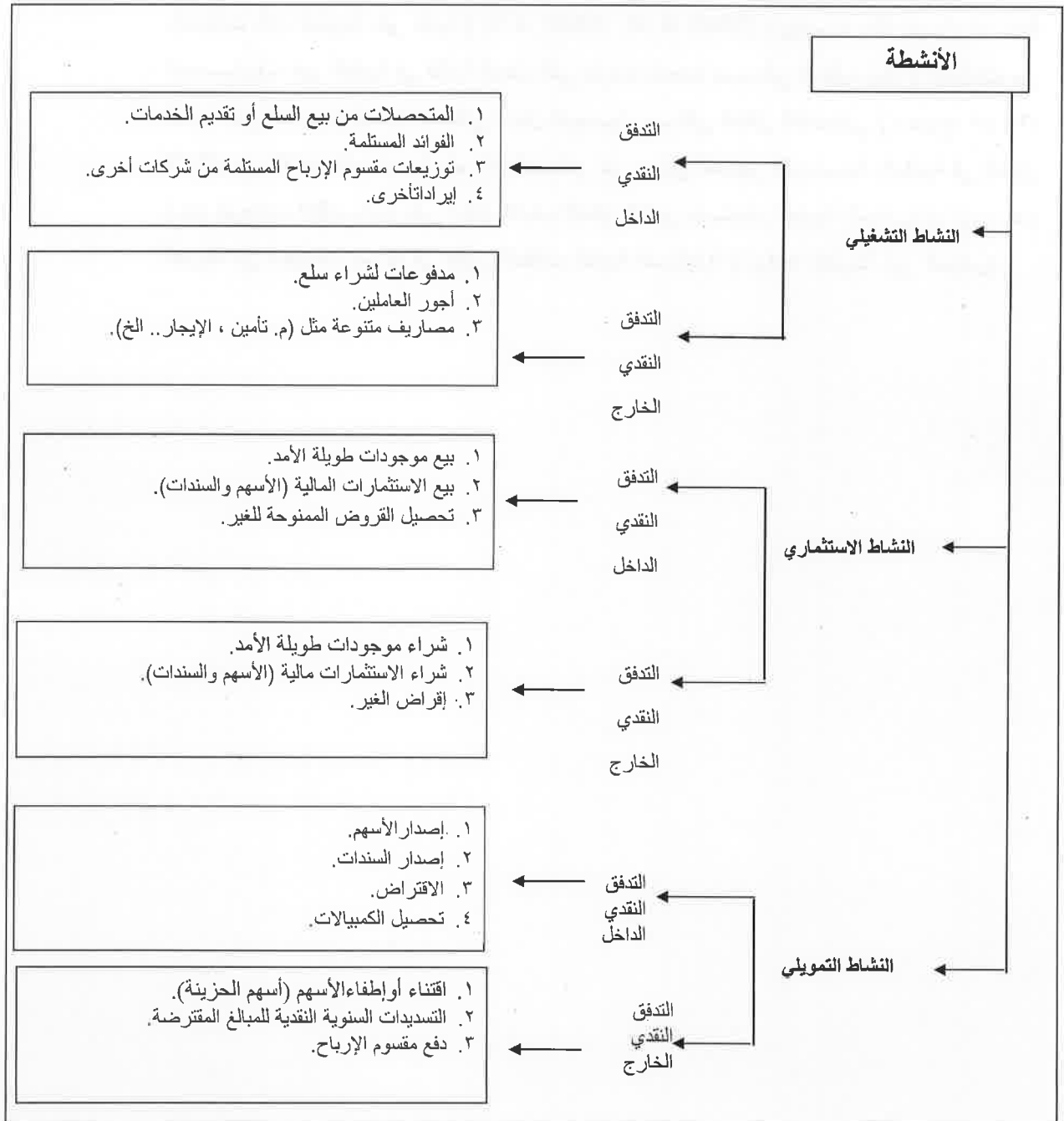
ويعد كشف التدفق النقدي على وفق طريقتان والتي حددت وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧)، فضلاً عن القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادر من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة إذ إن الاختلاف بينهما فقط في كيفية التوصل إلى التدفق النقدي من النشاط التشغيلي وكما يأتي:

١. **الطريقة المباشرة:** وتسمى الطريقة بطريقة الدخل وتتم من خلالها تحديد المتحصلات والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وتقوم هذه الطريقة على عرض المجموعات الرئيسية من المتحصلات النقدية (التدفق الداخل) والمدفوعات النقدية (التدفق الخارج) والفرق بينهما يمثل صافي التدفق النقدي من الأنشطة.

٢. الطريقة غير المباشرة: وتسمى طريقة التسوية وتقوم هذه الطريقة بتعديل صافي الدخل بعد الضريبة بالعمليات ذات الطبيعة غير نقدية (Elliott et al, 2006: 472) ويقصد بذلك إن يتم إضافة المصاريف غير النقدية في قائمة الدخل التي طرحت لتحديد صافي الدخل، وطرح الإيرادات من النقدية التي أضيفت لتحديد صافي الدخل للوصول صافي التدفق التشغيلي (دحدوح، ٢٠٠٨: ٢١٧). وإن القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادر من مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق شجع الوحدات الاقتصادية على إعداد كشف التدفق النقدي باستخدام الطريقة المباشرة لما توفره هذه الطريقة من معلومات تساعد في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية لا توفرها الطريقة غير المباشرة.

شكل (١)

مخطط تبويب التدفق النقدي للنشاط التشغيلي والاستثماري والتمويلي



إعداد الباحثة

سابعاً: تقييم الأداء المالي:

تهتم الوحدات الاقتصادية بتقييم الأداء ويتم ذلك من خلال أساليب معينة، بهدف التعرف على الكفاءة للوحدة الاقتصادية وبغرض التعرف على أوجه التطور في الأداء، ويقدم تقييم الأداء معلومات حول كفاءة عمل الوحدة الاقتصادية ومعرفة احتياجاتها المستقبلية:

ويعرف تقييم الأداء بأنه "مجموعه من الإجراءات والنسب والمؤشرات والمعايير التي تستخدم في تحديد قيمه ومدى تحقيق الأهداف التي وضع المشروع من أجلها أي قياس مقدار ما يتحقق من عوائد" (المالكي، ٢٠٠٧: ٦٦) ، كذلك يعرف بأنه "تقييم نشاط الوحدة الاقتصادية على ضوء ما توصلت إليه نتائج في نهاية مدة مالية معينة وهي تهتم أولاً بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً وثانياً بقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد المتاحة سواء أكانت مواد بشرية أم رأسمالية" (رزيقة، ٢٠١٢: ١١)، كما عرف تقييم الأداء بأنه قياس للنتائج المتحقق أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للوحدة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالوحدة الاقتصادية"

(دلول ومهدي، ٢٠١٧: ٤٦٨)

وتتفق الباحثة مع تعرف المالكي فقد تناول تقييم الأداء من جانب التحليل المالي من خلال النسب والمؤشرات والمعايير ووضح بأنها مقياس يقيس التقويم من خلال العوائد التي تحققها الوحدة الاقتصادية وليست العوائد هي العامل الوحيد لقياس نجاح الوحدة الاقتصادية وإنما عدة عوامل يجب تقويمها من أجل نجاح الوحدة الاقتصادية .

ثامناً: الأدوات المستخدمة في عملية تقييم الأداء:

هناك العديد من الأدوات التي تستخدم في عملية التقييم، ومن أهم هذه الأدوات التي يركز عليها في تقييم الأداء ما يلي: (نديم، ٢٠١٣: ٣٤-٣٥)

١. مقاييس الكفاءة: ويقصد بها القدرة على استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة لانجاز الأداء المطلوب كما ينبغي.
٢. مقاييس الفاعلية: ويقصد بها مستوى تحقق الإدارة للأهداف التي حددت لها.
٣. مقاييس المسؤولية الاجتماعية: وهي مقاييس تتعلق بدمج الوحدة بين الاهتمامات المجتمعية والبيئة في تعاملها مع أصحاب المصلحة والملاك والمساهمين والعملاء.

٤. المؤشرات (النسب) المالية: يعد أسلوب المؤشرات من أساليب التحليل المالي حيث تعتمد في احتسابها على التقارير المالية للوحدة الاقتصادية، ويتلخص هذا الأسلوب في حساب مجموعة من المؤشرات (النسب) المالية توضح العلاقة بين عناصر التقارير المالية المختلفة، وأهم ما تتميز به هذه المؤشرات هو سهولة احتسابها وتصور الأحداث بوحدة قياس قابلة للمقارنة.

المحور الثالث

الجانب العملي/ نبذة تعريفية عن عينة البحث وتطبيق مؤشرات التدفق النقدي:

أولاً: نبذة تعريفية عن المصارف العراقية عينة البحث:

تعد عملية التعرف على مجتمع البحث خطوة مهمة وأساسية للباحث في اختيار عينة البحث، إذ تم اختيار قطاع المصارف، وذلك لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني وتعرضه لمخاطر متنوعة وعلى هذا الأساس تم اختيار ثلاث مصارف عراقية وكما في الجدول الآتي:

جدول (١)

نبذة تعريفية عن عينة البحث

اسم المصرف	نوع القطاع	تاريخ التأسيس	رأس المال
١. مصرف بغداد	شركة مساهمة خاصة	١٩٩٢	٢٥٠ مليار دينار عراقي
مارس مصرف بغداد من تأسيسه وحتى ٢٥ من أيلول لعام ١٩٩٨ الأعمال المصرفية التجارية فقط. ثم نوع محفظته الخدمية حتى شملت الخدمات المصرفية على نطاق أوسع وذلك بعد أن سمح البنك المركزي العراقي لجميع المصارف الخاصة بممارسة كافة الأنشطة المصرفية. وكان عام ٢٠٠٥ لمصرف بغداد عام التحول، فامتلك كل من بنك الخليج المتحد وشركة العراق القابضة أسهماً من رأس مال المصرف. في عام ٢٠٠٩، امتلك بنك برقان حصة الخليج المتحد ليصبح المالك الأكبر، وقد مكنت هذه المشاركة مصرف بغداد من تنويع الأعمال المصرفية العالمية من خلال الاهتمام بالتقنية والخدمات التنافسية			
٢. مصرف الاستثمار العراقي	شركة مساهمة خاصة	١٩٩٣	٢٥٠ مليار دينار عراقي
يعد مصرفاً من المصارف الرائدة في العراق وقد ساهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حشد المدخرات الوطنية واستثمارها بطرق مباشرة أو غير مباشرة في مشاريع تعود بالنفع على العراق وعلى حملة الأسهم وذلك من خلال تقديم خدمات متميزة باستخدام أحدث أساليب العمل المصرفي وتشمل شريحة كبيرة من المتعاملين وأصحاب الأعمال المتواجدين في مناطق فروع المصرف المنتشرة في أنحاء البلاد.			
٣. مصرف آشور الدولي للاستثمار	شركة مساهمة خاصة	٢٠٠٥	٢٥٠ مليار دينار عراقي
أول مصرف استثماري متكامل الخدمات، ليعمل على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المصرفية للمؤسسات التجارية والأفراد في العراق. و نظراً لنمو أعمال المصرف و النجاح الذي حققه، فقد تم رفع رأسمال المصرف تباعاً ليصل في العام ٢٠١٤ إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٥ مليون دولار تقريباً)، يقدم مصرف آشور الدولي للاستثمار خدمات مميزة ليس للأفراد والشركات التجارية العراقية فحسب، وإنما يتعداه ليشمل الأفراد والشركات التجارية الإقليمية والعالمية. وذلك عن طريق الانفتاح على اقتصاديات العالم من خلال تسهيل الحوالات الداخلية والخارجية، وتوفير سقوف للاعتمادات، و دعم خدمات التمويل التجاري.			

إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات المصارف .

ثانياً: تطبيق مؤشرات كشف التدفق النقدي على عينة البحث:

إن استخدام المؤشرات (النسب) المالية (التقليدية) التي تم إعدادها وفقاً لأساس الاستحقاق لم تعد كافية لغرض تقييم وضع الوحدات الاقتصادية واتخاذ القرارات، وظهر اتجاه نحو اشتقاق مؤشرات مالية من كشف التدفق النقدي وفقاً للأساس النقدي والتي تعد مكملة للمؤشرات المالية (التقليدية) وتدعم قدرة وفاعلية النظام المحاسبي على توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية وتفي باحتياجاتهم المتعددة سواء في مجال تقييم الأداء أو اتخاذ القرارات. وسيتم استعراض بعض من المؤشرات (النسب) المالية لكشف التدفق النقدي بالاعتماد على البيانات المالية للسنوات (٢٠١٤ - ٢٠١٦) لعينة البحث:

أولاً: مصرف بغداد:

١. مؤشر النقدية التشغيلي:

جدول (٢)

يوضح مؤشر النقدية التشغيلي لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	صافي الدخل (ب)	مؤشر النقدية التشغيلي (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٣٦,٠٦٧,١٥٩	٣٢,٨٤٧,٠٠٠	٪١٠٩,٨٠٣
٢٠١٥	٤,٠٢٦,٠٥٣	٤,٢٦٤,٦٣٠	٪٩٤,٤٠٥
٢٠١٦	(٢٥٠,٩٠٠,٦٤١)	٢٠,٠٠٩,٢٩١	٪١٢٥٣,٩٢٠ -

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

من الجدول (٢) يتبين إن أفضل مؤشر النقدية التشغيلي كان سنة ٢٠١٤ وهو نتيجة ارتفاع صافي التدفق التشغيلي فضلاً عن ارتفاع الإرباح، في حين انخفض في سنة ٢٠١٥ لانخفاض صافي التدفق التشغيلي، إما في سنة ٢٠١٦ فيتضح انخفاض شديد بالمؤشر وذلك لان تدفق التشغيلي كان سالب مما يؤدي إلى ظهور المؤشر سالب ومن خلال المؤشر نلاحظ انخفاض تدريجي بالمؤشر خلال السنوات الثلاثة.

٢. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إجمالاً الموجودات:

جدول (٣)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات

لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي الموجودات (ب)	صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٣٦,٠٦٧,١٥٩	١,٨٢٧,٥٠٥,٣٢٥	١,٢٧٢ %
٢٠١٥	٤,٠٢٦,٠٥٣	١,٤٧٩,٠٤٢,٥٩٣	٠,٢٧٢ %
٢٠١٦	(٢٥٠,٩٠٠,٦٤١)	١,٢٠٠,٤٢٤,١١٧	- ٢٠,٨٢٦ %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

نلاحظ إن المصرف حقق أعلى مؤشر سنة ٢٠١٤ ويشير إلى قدرة الموجودات على توليد تدفق نقدي تشغيلي بينما انخفض المؤشر سنة ٢٠١٥ نتيجة الانخفاض الشديد في تدفق نقدي التشغيلي، وكما إن المصرف حقق انخفاض بالسالب في سنة ٢٠١٦ لأن تدفق النقدي التشغيلي بالسالب مما يؤدي إلى مؤشرات سالبة وهذا الانخفاض يشير إلى عدم قدرة الموجودات على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

٣. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري:

جدول (٤)

يوضح صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إيرادات النشاط الجاري (ب)	صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٣٦,٠٦٧,١٥٩	٧٦,٠٤٦,٣٦٤	٤٧,٤٢٧ %
٢٠١٥	٤,٠٢٦,٠٥٣	٧٩,٩١٢,٤٢٦	٥,٠٣٨ %
٢٠١٦	(٢٥٠,٩٠٠,٦٤١)	٧٣,٦٢٠,٠٦٧	- ٣٣٩,٥٩ %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يتبين من الجدول أعلاه بأن سنة ٢٠١٤ هو أفضل مؤشر مقارنة بالسنوات الأخرى وهذا يدل على كفاءة في تحصيل النقدية من إيرادات النشاط الجاري المتمثل (إيرادات النشاط الخدمي، إيرادات العمليات المصرفية، إيرادات الاستثمارات) وقد انخفض المؤشر في سنة ٢٠١٥ نتيجة انخفاض صافي التدفق النقدي التشغيلي لهذه السنة مع ارتفاع الإيرادات النشاط الجاري عن السنة السابقة، مما يشير إلى العلاقة العكسية بين حجم الإيراد والتدفق النقدي التشغيلي. إما سنة ٢٠١٦ نلاحظ انخفاض شديد بالمؤشر.

٤. مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي:

جدول (٥)

يوضح صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق الاستثماري (أ)	صافي التدفق التمويلي (ب)	صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	(٥٨,٠٧٤,١٢١)	(٣٣,١٢٩,٢٩٥)	-١٧٥,٢٩٥%
٢٠١٥	(٩,٣٠٢,٨٩٤)	(٢٠,٢٩٧,٥٥٨)	-٤٥,٨٣٢%
٢٠١٦	(١,٧٣٥,١٣٨)	(١,٢٠٧,٥١٨)	-١٤٣,٦٩٤%

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يبين الجدول أعلاه إن التدفق التمويلي كان في انخفاض تدريجي خلال سنوات الدراسة، ولكن تنذب التدفق الاستثماري أدى إلى ظهور المؤشرات للسنوات المالية بشكل متذبذب أيضاً وهذا يدل إن التدفق التمويلية لم يساهم في تمويل الاستثمارات في الموجودات طويلة الأجل.

٥. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات:

جدول (٦)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات
لمصرف بغداد (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي المطلوبات (ب)	مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٣٦,٠٦٧,١٥٩	١,٥٣٥,٠٨٦,١٢٧	٢,٣٤٩ %
٢٠١٥	٤,٠٢٦,٠٥٣	١,٢١٦,٨٩٧,٩٧٥	٠,٣٣٠ %
٢٠١٦	(٢٥٠,٩٠٠,٦٤١)	٩١٧,٦٠٢,٤١٢	٢,١٨٠ %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

إن المؤشر أعلاه حقق أعلى مؤشر سنة ٢٠١٤ وهذا مؤشر جيد، وقد انخفض في سنة ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مما يدل إلى عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات من خلال التدفق التشغيلي ، وكما يشير هذا المؤشر إلى ارتفاع المخاطر المتعلقة بالسيولة وهذا يعني عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات (قصيرة وطويلة الأجل) من النقدية المتحققة.

ثانياً: مصرف الاستثمار العراقي:

١. مؤشر النقدية التشغيلي:

جدول (٧)

يوضح مؤشر النقدية التشغيلي لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	صافي الدخل (ب)	مؤشر النقدية التشغيلي (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٥٧,٥٨١,٨٩١	٣٤,٨٤١,٦٥٦	١٦٥,٢٦٧ %
٢٠١٥	٥٨,٧١٢,٨٨٨	٢٠,٨٦٤,٨٩٢	٥٤٠,٣٩٠ %
٢٠١٦	٤٤,٦١٩,٣٤٦	١٠,١٧٩,١٣٦	٤٣٨,٣٤١ %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يتبين من الجدول أعلاه إن أفضل مؤشر للنقدية التشغيلية في سنة ٢٠١٥ نتيجة زيادة حجم صافي التدفق التشغيلي ، وهذا يشير إلى قدرة إرباح المصرف على توليد تدفق نقدي تشغيلي، بينما بلغ المؤشر الأقل سنة ٢٠١٤ على الرغم من زيادة حجم صافي الدخل المتحقق عن السنوات المالية مما يشير إلى العلاقة العكسية بين صافي الدخل صافي التدفق التشغيلي.

٢. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات:

جدول (٨)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات

لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي الموجودات (ب)	مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٥٧,٥٨١,٨٩١	٥٥٨,٦٥٥,٥١٧	%١٠,٣٠٧
٢٠١٥	٥٨,٧١٢,٨٨٨	٥٥١,٧٣٤,٣٥١	%١٠,٦٤١٥
٢٠١٦	٤٤,٦١٩,٣٤٦	٥٧٧,٨٧٠,٢٤٧	%٧,٧٢١

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يوضح هذا المؤشر العلاقة بين قائمة المركز المالي وكشف التدفقات النقدية التشغيلية ومدى قدرة المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من إجمالي الموجودات وقدرتها لتحقيق استثمارات مستقبلية ونلاحظ إن أفضل مؤشر تم تحقيقه في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نتيجة زيادة التدفقات النقدية التشغيلية، في حين بلغ المؤشر الأقل سنة ٢٠١٦.

٣. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري:

جدول (٩)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إيرادات النشاط الجاري (ب)	مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٥٧,٥٨١,٨٩١	٥٩,٦٥٧,٤٧٣	٪٧٩,٧٥٨
٢٠١٥	٥٨,٧١٢,٨٨٨	٤٠,٨٦٠,٤٥٢	٪١٤٣,٦٩١
٢٠١٦	٤٤,٦١٩,٣٤٦	٢٨,٦٦٢,٦٥٦	٪١٥٥,٦٧٠

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن حجم الإيرادات من النشاط الجاري كان في تزايد خلال سنوات الدراسة ولكن نتيجة تذبذب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيلية أدى إلى ظهور النسب بشكل متفاوت أيضاً، وتمثل سنة ٢٠١٤ أقل مؤشر ويعد أفضل مؤشر للتدفق النقدي سنة ٢٠١٥ و ٢٠١٦ وهذا يدل على كفاءة المصرف في تحصيل النقدي من النشاط الجاري.

٤. مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي:

جدول (١٠)

يوضح مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق الاستثماري (أ)	صافي التدفق التمويلي (ب)	مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	(٣,٤٦٨,٧٥٣)	٦٩,٨٦٨,١١٠	٪٤,٩٦٤-
٢٠١٥	(٣٣,٦٧٦,٠٣٩)	(١٩,٠٨٨,٤٥٧)	٪١٧٦,٤٢٠
٢٠١٦	١,٠٢٣,٣٧٨	(٥٧٨,٩٢٨)	٪١٧٦,٧٧١-

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

دور كشف التدفق النقدي في تحسين المؤشرات المالية عند تقييم الأداء المالي بالتطبيق على عينة من المصارف الاهلية العراقية

يشير المؤشر إلى مدى قدرة الأنشطة التمويلية داخل المصرف إن تساهم في تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل ليوفر معلومات للمستخدمين عن الأنشطة الاستثمارية، ونلاحظ عدم كفاءة المؤشر في السنوات المالية لعينة البحث لتذبذب بين الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

٥. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات:

جدول (١١)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات

لمصرف الاستثمار العراقي (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي المطلوبات (ب)	مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٥٧,٥٨١,٨٩١	٢٧٤,٩٠٦,٢٦١	٢٠,٩٤٦ %
٢٠١٥	٥٨,٧١٢,٨٨٨	٢٧٠,٤٧٢,١٦٥	٢١,٧٠٧ %
٢٠١٦	٤٤,٦١٩,٣٤٦	٢٢٨,٠٧٧,٥١١	١٩,٥٦٣ %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يوضح الجدول أعلاه إن المصرف حقق مؤشرات مقاربة مما يؤشر إلى قدرة المصرف على سداد جميع أو جزء من الالتزامات (قصيرة وطويلة الأجل) من خلال صافي التدفق التشغيلي المتحققة خلال السنوات المالية عينة البحث.

ثالثاً: مصرف أشور الدولي للاستثمار:

١. مؤشر النقدية التشغيلي:

جدول (١٢)

يوضح مؤشر النقدية التشغيلي لمصرف أشور الدولي للاستثمار (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	صافي الدخل (ب)	مؤشر النقدية التشغيلي (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٤٧,١٧٠,٩٣٠	٩,١٧١,٩٥٥	٥١٤,٢٩٥ %
٢٠١٥	٥٩,٤٣١,٣٦٢	١٠,٢٤٦,٠٦٢	٥٨٠,٠٤١ %
٢٠١٦	(١١,٤٢٣,٠٨٤)	١٤,٧٤١,٥٧٦	٧٧,٤٨٨ - %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

نلاحظ من الجدول أعلاه إن مؤشر النقدية التشغيلي كان جيد في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ نتيجة ارتفاع صافي التدفق التشغيلي، وحقق المؤشر في سنة ٢٠١٦ انخفاض شديد بالسالب نتيجة انخفاض صافي التدفق التشغيلي وهذا يدل على عدم قدرة إرباح المصرف على توليد تدفقات نقدية تشغيلية.

٢. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات:

جدول (١٣)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات

لمصرف أشور الدولي للاستثمار (المبالغ بآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي الموجودات (ب)	صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٤٧,١٧٠,٩٣٠	٤٣٦,٢٤٨,٥١٢	١٠,٨١٢ %
٢٠١٥	٥٩,٤٣١,٣٦٢	٤٥١,٨٣٠,٤٤٠	١٣,١٥٣ %
٢٠١٦	(١١,٤٢٣,٠٨٤)	٣٧٤,٧١٠,٧٠٨	٣,٠٤٨ - %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

من جدول (١٣) نلاحظ ارتفاع المؤشر للسنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وهذا يدل على قدرة الموجودات على توليد صافي التدفق التشغيلي، في حين كان مؤشر ٢٠١٦ سالباً نتيجة انخفاض الموجودات بالمقارنة مع السنوات السابقة ويشير هذا على عدم قدرة المصرف على استخدام موجوداته لتحقيق الاستثمارات المستقبلية.

٣. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري:

جدول رقم (١٤)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري لمصرف أشور الدولي للاستثمار

(المبالغ بآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إيرادات النشاط الجاري (ب)	مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيرادات النشاط الجاري (أ) ÷ (ب) %
٢٠١٤	٤٧,١٧٠,٩٣٠	٣٢,٦٩٢,٥٥٠	١٤٤,٢٨٦ %
٢٠١٥	٥٩,٤٣١,٣٦٢	٣٣,٢٣٦,٤١٧	١٧٨,٨١٣ %
٢٠١٦	(١١,٤٢٣,٠٨٤)	٣٤,٣٤٢,٧٢٦	٣٣,٢٦٢ - %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

دور كشف التدفق النقدي في تحسين المؤشرات المالية عند تقييم الأداء المالي بالتطبيق على عينة من المصارف الاهلية العراقية

يتبين من نتائج المؤشر أعلاه ارتفاع إيرادات النشاط الجاري للمصرف خلال السنوات المالية وهذا مؤشر ايجابي، إما صافي التدفق التشغيلي في ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة وعند التوصل إلى المؤشر المالي بين إن أفضل مؤشر في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ويدل على قدرة المصرف في توليد النقدية، إما سنة ٢٠١٦ حققت نتيجة سالبة نتيجة إن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سالبة.

٤. مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي:

جدول (١٥)

يوضح مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي لمصرف آشور الدولي للاستثمار)

(المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق الاستثماري (أ)	صافي التدفق التمويلي (ب)	مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٤,٣٢٨,٩٤٥	٢٨,٦٨٨,٤٤١	١٥,٠٨٩ %
٢٠١٥	١٠,٥٥٨,٧٧٧	(٧,٦١١,٨٤٨)	١٣٨,٧١٥ %
٢٠١٦	٧,٧٤٩,٣٦٨	(٢,٢٣٤,٨٩٥)	٣٤٦,٧٤٤ - %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

يبين الجدول أعلاه تفاوت في المؤشر للسنوات المالية نتيجة اختلاف التدفقات النقدية خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على عدم استخدام المصرف إلى سياسة واضحة عن مدى قدرة التدفق التمويلي أن يساهم في تمويل الاستثمار في الموجودات.

٥. مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات:

جدول (١٦)

يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات

لمصرف آشور الدولي للاستثمار (المبالغ بالآلاف دينار)

السنوات المالية	صافي التدفق التشغيلي (أ)	إجمالي المطلوبات (ب)	صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات (أ)÷(ب) %
٢٠١٤	٤,٧١٧,٠٩٣٠	١٦٦,٩٧٤,٢٣٦	٢٨,٢٥٠ %
٢٠١٥	٥٩,٤٣١,٣٦٢	١٨١,٦٣٩,٩٩٩	٣٢,٧١٩ %
٢٠١٦	(١١,٤٢٣,٠٨٤)	١٢٢,٠٧٠,٢١٤	٩,٣٥٧ - %

إعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف.

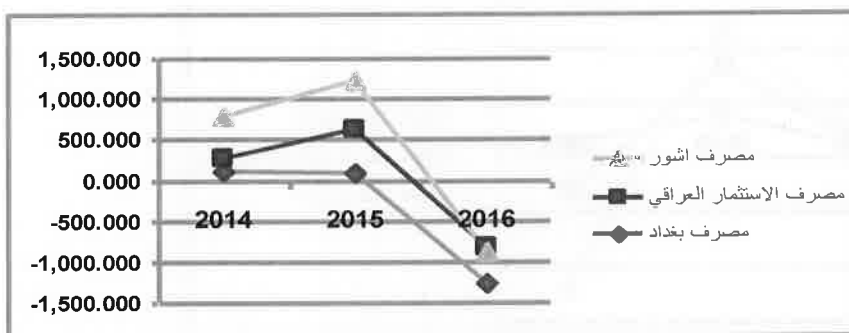
بين الجدول أعلاه إن أفضل مؤشر في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مما يدل على قدرة المصرف على سداد الالتزامات من صافي تدفقات نقدية المتحققة من الأنشطة التشغيلية وإما سنة ٢٠١٦ كان مؤشر سالباً نتيجة صافي تدفقات النقدية سالبة وهذا يشير إلى ارتفاع المخاطر المتعلقة بالسيولة لعدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات من النقدية المتولدة عن أنشطة التشغيلية.

رابعاً: اختبار الفرضية وتحليل النتائج:

من خلال تطبيق المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي على عينة البحث نلاحظ إن أغلب المؤشرات ذات دلالات سلبية وهذا يدل على أهمية المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي لتحسين أداء الوحدات الاقتصادية وبيان مدى كفاءات قدرتها على الاستمرار وتوليد النقد الكافي من الأنشطة التشغيلية، ومدى قدرة الأنشطة التمويلية على تمويل الأنشطة الاستثمارية بالموجودات طويلة الأجل. فضلاً عن توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية لتقي بكافة احتياجاتهم من المعلومات والتي تساهم في اتخاذ القرارات الرشيدة. وبالتالي ينبغي على الوحدات الاقتصادية استخدام المؤشرات (النسب) المالية للتدفق النقدي والمؤشرات (النسب) المالية التقليدية جنباً إلى جنب لتوفير معلومات ذات كفاءة وفاعلي، وعليه فإن المؤشرات (النسب) المالية التي تم استخدامها تشير إلى إثبات الفرضية التي مفادها (يمكن الاعتماد على المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي لتقييم الأداء المالي لعينة البحث وتوفير المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية).

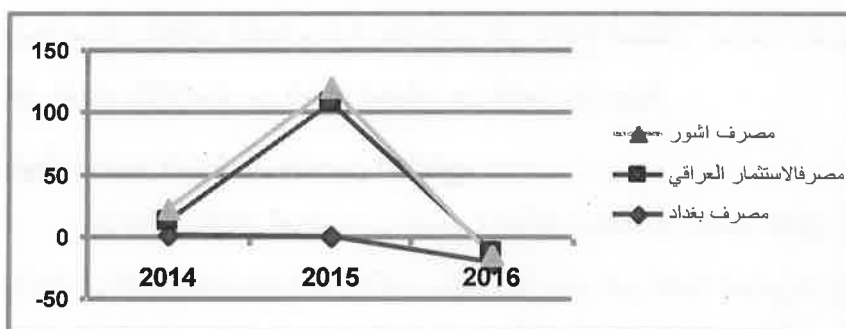
وبعد إن تم تحليل النتائج لكل مؤشر من المؤشرات (النسب) المالية لكشف التدفق النقدي حسب متطلبات البحث يمكن استخدام المخططات البيانية لتوضيح كل مؤشر مالي بعد تطبيقها على عينة البحث.

الشكل (٢) يوضح مؤشر النقدية التشغيلية لعينة البحث



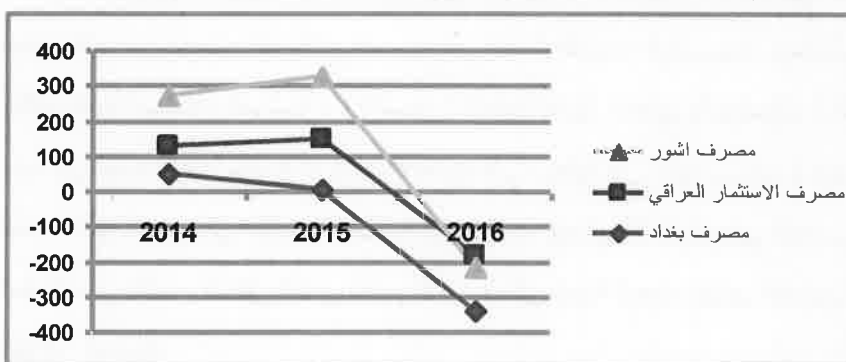
إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المؤشرات (النسب) المالية.

الشكل (٣) يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي الموجودات لعينة البحث



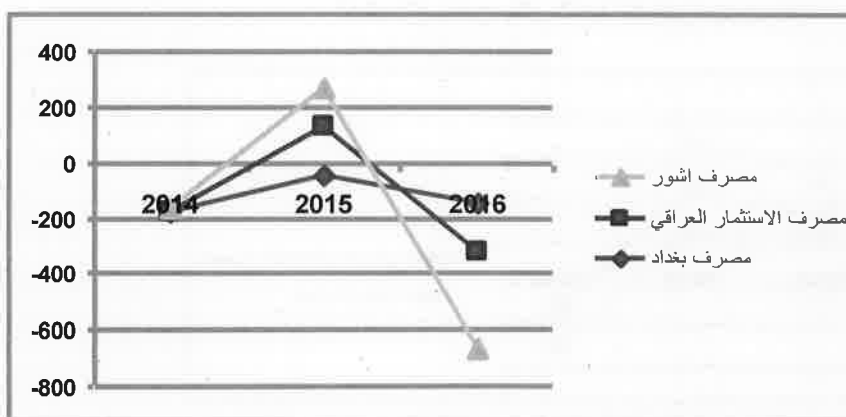
إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المؤشرات (النسب) المالية.

الشكل (٤) يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إيراد النشاط الجاري لعينة البحث



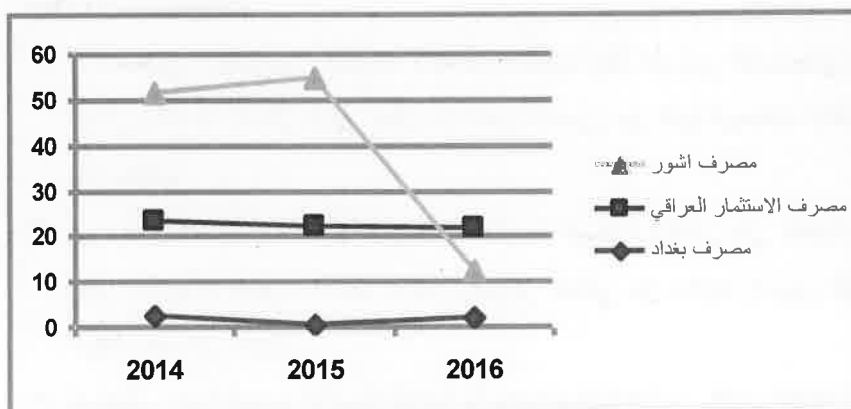
إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المؤشرات (النسب) المالية.

الشكل (٥) يوضح مؤشر صافي التدفق الاستثماري إلى صافي التدفق التمويلي لعينة البحث



إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المؤشرات (النسب) المالية.

الشكل (٦) يوضح مؤشر صافي التدفق التشغيلي إلى إجمالي المطلوبات لعينة البحث



إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج المؤشرات (النسب) المالية.

نلاحظ من نتائج المؤشرات (النسب) المالية لعينة البحث في الشكل (٢) و (٣) و (٤) إن سنة ٢٠١٥ تمتاز بارتفاع في جميع المؤشرات نتيجة ارتفاع في صافي التدفق التشغيلي ، وإن هذا مؤشر جيد على توليد النقدية وارتفاع رصيد النقدية في ٢٠١٥/١٢/٣١ عن ٢٠١٤/١٢/٣١ ، أما سنة ٢٠١٦ حققت نتيجة سالبة نتيجة إن صافي التدفق التشغيلي سالباً. وهذا يشير إلى عدم قدرة عينة البحث على توليد النقد الكافي من الأنشطة التشغيلية وهذا أدى إلى انخفاض النقدية في ٢٠١٦/١٢/٣١ عن ٢٠١٥/١٢/٣١ وهو مؤشر غير جيد لانخفاض النقدية مما يؤدي إلى الاقتراض أو إصدار أسهم جديدة لسد العجز في السيولة لديها. كما نلاحظ في الشكل (٥) أظهرت النتائج ارتفاع في سنة ٢٠١٥ وانخفاض في سنة ٢٠١٦ نتيجة انخفاض صافي التدفق الاستثماري والتمويلي وهذا يدل إن التدفقات التمويلية لم تساهم في تمويل الاستثمارات في الموجودات طويلة الأجل، أما الشكل (٦) تقارب نتائج المؤشرات في مصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي، أما مصرف اشور تظهر النتائج انخفاض في سنة ٢٠١٦ بشكل كبير نتيجة انخفاض المديونية (المطلوبات) عن سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. لا تستطيع المؤشرات (النسب) المالية التقليدية وفقاً لأساس الاستحقاق المشتقة من قائمة المركز المالي وكشف الدخل توفير معلومات للمستخدمين عن قدرة الوحدات الاقتصادية على توليد النقدية وما يعادلها.
٢. إن معايير المحاسبة الدولية وقواعد المحاسبة المحلية يؤكدان على أهمية كشف التدفق النقدي لأنه يوفر معلومات عجزت قائمتا الدخل والمركز المالي عن توفرها إذ يبين النقد الداخل والخارج وتتبع حركة ومصادر تمويله.
٣. لم تعطي عينة البحث الأهمية الكافية بالمؤشرات المشتقة من كشف التدفق النقدي.
٤. يعد كشف التدفق النقدي كشف تحليلي للتغيرات النقدية للأنشطة (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) وتوفر معلومات للمستخدمين عن السيولة النقدية للوحدات الاقتصادية وقدرتها على سداد التزاماتها.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العمل على استخدام المؤشرات (النسب) المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي وفقاً لأساس النقدي لجانب المؤشرات التقليدية وفقاً لأساس الاستحقاق في الوحدات الاقتصادية عند تقييم أداء النشاط لتوفر المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية وتفي باحتياجاتهم المتعددة سواء في مجال تقييم الأداء أو اتخاذ القرارات.
٢. ينبغي على الوحدات الاقتصادية الالتزام بالقواعد والأدلة التي يصدرها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق ومتابعة التعديلات كافة لغرض إعداد كشف التدفق النقدي بالشكل الصحيح لغرض استخدام المؤشرات (النسب) المالية والتوصل إلى نتائج ذات كفاءة.
٣. مراعاة استخدام الحاسوب (برنامج الإكسل) في إعداد برنامج للمؤشرات المالية المشتقة من كشف التدفق النقدي في الوحدات الاقتصادية ليوفر المعلومات بالوقت المناسب وبأقل جهد.
٤. ينبغي تطوير العاملين في الوحدات الاقتصادية من خلال إقامة الدورات التطويرية لشرح كشف التدفق النقدي وطرق إعداد هو أهمية تحديد التدفقات على أساس الأنشطة.

المصادر العربية:

أولاً: الوثائق الرسمية:

١. القاعدة المحاسبية رقم (٧)، الصادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق، ١٩٩٦.

ثانياً: الكتب:

٢. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعه، "معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية-الجوانب النظرية والعلمية"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان-الاردن، ٢٠١٧.
٣. حمودي، محمد جاسم، "المحاسبة المالية المتوسطة"، مكتبة الجزيرة للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بغداد-العراق، ٢٠١٨.
٤. الجباري، طلال محمد علي، المسعودي، حيدر علي، "المحاسبة المالية المتوسطة على وفق المعايير الدولية للتقارير المالية"، مؤسسة دار الكتب، الطبعة الاولى، بغداد-العراق، ٢٠١٨.
٥. الجعارات، خالد جمال، "المعايير الدولية لاعدادالتقارير المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان - الاردن، ٢٠١٧.
٦. الصياح، عبد الستار مصطفى، العامري، سعود حايذ مشكور، "الادارة المالية-اطر نظرية وحالات عملية"، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، ٢٠١٧.
٧. خنفر، مؤيد راضي و المطارنة، غسان فلاح، "تحليل القوائم المالية: مدخل نظري وتطبيقي"، الطبعة الثالثة، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١١.
٨. عطية، احمد صلاح، "محاسبة الاستثمار والتمويل في المنشآت المالية"، الدار الجامعية، ٢٠١٠.
٩. الوقاد، سامي محمد، "نظرية المحاسبية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع، الطبعة الاولى، عمان-الاردن، ٢٠١١.

ثالثاً: الدوريات:

١٠. دحدوح، حسين احمد، "دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد ٢، ٢٠٠٨.
١١. دلول، عماد عبد الحسين، مهدي، محمد فوزي، "تقييم الاداء المالي باستخدام بعض مؤشرات خلق القيمة (دراسة تحليلية لعينة مختارة من المصارف العراقية"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٩، المجلد ٢٣، ٢٠١٧.
١٢. محمد، امال نوري، "مدى تناغم ادوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفق النقدي-دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية"، مجلة جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٤، ٢٠١٣.

رابعاً: الرسائل:

١٣. رزيقة، تالي، "تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التجهيزات المنزلية EDIED"، رسالة ماجستير في علوم ادارة الاعمال/قسم علوم التسيير، ٢٠١٢.
١٤. درغام، سوزان عطا، "العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم وفقاً للمعيار المحاسبي رقم (٧) - دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في فلسطين"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٨.
١٥. الساعدي، استقلال جمعة وجر، " تكامل مفهوم الدخل والتدفقات النقدية ودورة في تعزيز جودة الارباح المحاسبية"، ماجستير علوم في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢.
١٦. سحيب، حسين سمير، " اعداد نموذج كشف التدفق النقدي في الشركات العامة في العراق-بحث تطبيقي لعينة من الشركات الصناعية في محافظة البصرة، المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين والقانونيين، ٢٠١٣.

١٧. المالكي، عذراء حسين نشمي، "تقويم النظام المحاسبي لمنشآت مصافي النفط الحكومية دراسة نظرية - تطبيقية في شركة مصافي الوسط (مصفى الدورة) للسنوات ٢٠٠٣ — ٢٠٠٥ المالية"، ماجستير علوم في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
١٨. نديم، مريم شكري محمود، "تقييم الاداء المالي باستخدام البطاقة الاداء المتوازن دراسة اختبارية شركة طيران الملكية الاردنية، رسالة ماجستير/ قسم المحاسبة والتمويل، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣.

المصادر الأجنبية :-

First: Books

- 16-Dyckman , Thomas , Dukes , Roland, Davis , Charles "Intermediate Accounting", McGraw-Hill, 4th Edition , 1998.
- 17- Elliott , Barry , Elliott , Jamie , "Financial Accounting , Reporting and Analysis " international Edition , Prentice Hall , 2nd Edition , 2006.
- 18- Gibson , Charles , " Financial Statement Analysis" ,13 Edition, South-western, 2013.
- 19- Kieso , Donald , Weygandt , Jerry , Warfield , Terry , " Intermediate accounting " , 3rd Edition , 2018.
- 20- Short , Daniel , libby , Robert , Patricia , " Financial Accounting" , McGraw-Hill , 5th Edition , 2007.
- 21- Wolk,Harry, et al., "Accounting Theory"6 thed, U.S.A, 2004.

Second: Periodical

- 22- Broome , Whitfield , " Statement of cash Flows : Time of Change " , Financial Analysis Journal , Vol. 16 , 2004.

Third : Articles

23- Chotknnakitti , Porntie , “ Cash Flows and Accrual Accounting in predicting Future Cash Flows of Thailisted Companies “ , 2005.

Frank , Urbancic , “ The Power of Cash& Flow Ratios “, 2005.